الصراع في اليمن وتأثيره على الجانب الاقتصادي

(تقرير اقتصادي)

د/ طـــــــــه فارع غـــــالب

يمن انفورميشن سنتر

أبريل 2021

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 426502-04

المحتوى:

المحتوى	الصفحة
الملخص التنفيذي	71
المشكلة التي يتقصى التقرير الحالي جوانبهـــــا:	74
الهدف ، الأهمية ، المنهجيـــــة	74
الدراسات السابقة	75
الإطار النظري	78
الأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الصراع	78
أوضاع اليمن الاقتصادية أثناء الصراع	79
تأثير الصراع على الاقتصاد في اليمن	84
النتائج	95
التوصيات	98

الملخص التنفيذي:

تمر اليمن بوضع مأساوي اقتصادياً وإنسانياً منذ 2015، وقبل هذا التاريخ لم يكن الوضع في اليمن أفضل حالاً؛ حيث كانت اليمن تستورد ما يصل إلى (90%) من الغذاء ومعظم احتياجاتها من الدواء والوقود، وكانت نسبة البطالة (45%)، فيما يعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، و(8.4) مليونَ نسمةٍ لا يستطيعون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وقبل النزاع شكلت المنح والمعونات الخارجية ما نسبته (14.4%) من إجمالي الموارد العامة للموازنة وكانت الحكومة تعتمد في مواردها على صادرات الطاقة؛ لذا يهدف التقرير الحالي إلى تقصي أثر النزاع في اليمن على الجانب الاقتصادي، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، واستنبطت نتائج هذا البحث من خلال الاطلاع على الدراسات والتقارير والنشرات الاقتصادية المنشورة خلال الإطار الزمني للدراسة (2014م- 2020م).

- كانت أبرز النتائج أن الصراع القائم قد خلق نظامين ماليين في البلد الواحد وخلف فوضى وخسائر كبيرة للاقتصاد الوطني وعمق المأساة الإنسانية، كما أشارت النتائج إلى أن تدهور العملة الوطنية هو القداحة أو الشرارة التي سببت التدهور في أسعار السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وتعميق الوضع الإنساني إلى الأسوا. وأوضحت نتائج التقرير أيضاً أن تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً هو نتيجة الصراع المستمر منذ سبع سنوات.

يوصى الباحث بضرورة إنهاء الصراع في اليمن بين مختلف الأطراف والعمل الفوري الجاد لعلاج الأوضاع الحالية بدءاً بتحقيق السلام للتمكن من إنقاذ الاقتصاد الوطني، ووصولاً إلى النهوض بالتنمية بمجالاتها كافة.

مقدمة:

يمكن للاقتصاد أن يلعب دورَ أداة فاعلة في الحفاظ على السلام، كما يمكن للدول استخدام السياسات الاقتصادية لتجنُّب خوض الصراعات، فقد انخفض معدل حدوث الصراعات بين الدول في الفترة الممتدة ما بين 1950-2000 بعشرة أضعاف تقريباً مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 1850-1949، ومن المثير للاهتمام معرفة أنّ شبكات التجارة الدولية قد ازدادت بمقدار أربعة أضعاف تقريباً منذ سنة 1950.

ولا يغيب عن أحد أن الصراع على الأرض اليمنية قد أثر على القدرات الاقتصادية الهشة إذ يصنف اليمن ضمن الاقتصاديات الأشد فقراً في العالم.

وبعد اندلاع الحرب شهدت الإيرادات العامة انهياراً كبيراً، وانخفضت إيرادات الدولة من الضرائب وأصبحت تمثل (8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً توقفت المنح والمساعدات الخارجية التي كانت تقدم للدولة قبل الصراع، وتجمدت صادرات الطاقة التي كانت تشكل أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات الكلية لليمن فقد كانت أيضاً تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة وتوفر النقد من العملة الصعبة، وكذلك أدى الانهيار في الموارد العامة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى (36%) بحلول العام 2016، وتجمدت النفقات المخصصة للمشاريع التنموية، وتقلصت النفقات التشغيلية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والماء مما أدى إلى استفحال الأزمة الإنسانية.

وفي ظل الانهيار الكبير للمالية العامة لعبت المساعدات الخارجية والتحويلات المالية للمغتربين دوراً مهماً في تخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية حيث زادت نسبة تدفقات التحويلات المسجلة رسمية إلى (24%) في عام2017م، وكذلك ارتفع الدين المحلي بنسبة (89%) مقارنة بالعام 2014م، وارتفع الدين الخارجي بنسبة (21%) مقارنة بالعام (2014م)، وكذلك ارتفعت نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي (45%)، وقدرت الخسائر التراكمية في النشاط الاقتصادية بحوالي (89) مليار دولار حتى العام 2019، وفي 2019 أيضاً انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى غير مسبوق من العام 1960م بنحو (1.950) دولاراً أمريكياً في العام، واحتلت اليمن المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى عدم المساواة في الدخل متجاوز (100) دولةٍ أخرى خلال الفترة 2015– 2019م، ونتيجة لتوقف العائدات النفطية فقد اضطر البنك استخدام مخزون النقدي من العملة الصعبة حيث تراجعت احتياطيات البنك من (5.23) مليار دولار إلى

(700) مليون دولار أمريكي فقط.

كما برز ما يسمى بظاهرة اقتصاد الحرب أو "الاقتصاد الموازي"، وأدى الصراع إلى استغلال الأطر المؤسسية للدول وسن التشريعات القانونية من أجل زيادة حجم الضرائب من الجمارك والزكاة، وأصبح التاجر يعاني من الازدواج في الجمارك، حيث أصبحت البضائع تجمرك مرتين وأيضاً فتح قرار تعويم المشتقات النفطية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد تعرض لخسائر كبيرة وذلك عقب اندلاع الصراعات مباشرة حيث إن (26%) من مؤسسات الأعمال قد أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها، بينما (95%) من المشاريع التي تم إغلاقها قد تكبدت أضراراً مادية جزئية أو كلية، واستغنت (41%) من المشاريع عما يزيد عن نصف قوتها العاملة وخُفضت ساعات العمل إلى النصف، وانكمش مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (18%)، وفي العام 2017م -نتيجة لتشظي مؤسسات الدولة- لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً وعمل على ملءِ الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.

غير أن الصراع ترك تأثيراً سلبياً عميقاً على السياسية النقدية في البلاد، حيث ظهر ما يسمى بحرب العملات، وأدى قرار حظر التعامل مع العملات النقدية المطبوعة حديثاً إلى حدوث فوارق كبيرة في أسعار الصرف انعكست سلباً على أسعار السلع ورسوم التحويلات المالية حتى يومنا هذا.

وباستمرار الصراع في اليمن، الذي يدخل عامه السابع، تتوسع فاتورة التكاليف التي تدفعها البلاد على كل الأصعدة، مخلفةً آثاراً صادمة على حياة اليمنيين الذين يبذلون جهوداً مضنية للتكيف وامتصاص الأزمات الاقتصادية الحادة.

يشير تقرير صادر عن برامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الصراع الدائر في اليمن تسبب في تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً، حيث خلف هذا الصراع المتواصل منذ 2014م عواقب كثيرة في المجال الصحي والتعليمي والاقتصادي والانعدام الغذائي (موقع فرنسا،2019 : 24)، لذا سيركز التقرير الحالي على الصراع في اليمن وأثره على الجانب الاقتصادي طيلة الست السنوات الماضية.

المشكلة التي يتقصى التقرير الحالي جوانبها:

تشهد اليمن صراعاً منذ سبع سنوات مما تسبب في حدوث تردٍ سلبيٍ واضحٍ في الجانب الاقتصادي، بحسب ما تشير إليه العديد من التقارير والدراسات؛ لذا كان التوجه الحالي لمعرفة آثار الصراع على الجانب الاقتصادي اليمني ومناقشتها، وتم بلورة المشكلة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير الصراع على الأوضاع الاقتصادية في اليمن؟

وتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما الوضع الاقتصادي لليمن قبل الصراع؟
- ماهي مؤشرات الاقتصاد اليمني أثناء الصراع؟

الهـــدف:

يهدف التقرير الحالي إلى توصيف أثر الصراع في اليمن على الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال مناقشة الوضع الاقتصادي لليمن قبل الصراع، والتعرف على المؤشرات الاقتصادية أثناء الصراع لمجالات الاقتصاد المختلفة خلال الفترة من 2015م حتى نهاية 2020م.

الأهمية:

تبرز أهمية التقرير من خلال هدفه العام الذي يصف آثار الصراع على الاقتصاد اليمني، والآثار السلبية للصراع على جميع مجالات القطاع الاقتصادي.

المنهجية:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي حيث يعد من أكثر المناهج مناسبةً نظراً لشموليته وقدرته على تقديم نتائج مطابقة للواقع، وكونه يلعب دوراً كبيراً في مساعدة الباحث على معرفة الأسباب التي أدت إلى الوضع الاقتصادي الراهن، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول لها، فمن خلال هذا المنهج سيتم تحليل الظاهرة بشكل كامل، ووضع حلولٍ لها.

الإطار الزمني والمكاني والموضوعي:

- **الزمـــن:** الفترة 2015م – 2020م.
- **المكـــان:** الجمهورية اليمنية.
- **الموضوع:** الأوضاع الاقتصادية في اليمن.

مصادر البيانات والمعلومات

اعتمد التقرير على المصادر الثانوية لأن الاعتماد على المصادر الأولية مكلف للغاية. وتتمثل مصادر المعلومات الثانوية التي استقى هذا البحث المعلومات منها في الآتي:

- التقارير الاقتصادية المنشورة.
- البلاغات والنشرات الاقتصادية في المواقع الإلكترونية.
- المقالات التحليلية للمفكرين والخبراء من ذوي الاختصاص.

الدراسات السابقة:

بصفة عامة، يمكن القول إن بلداً كاليمن بما يعيشه من أوضاع استثنائية لم يشجع الباحثين على دراسته، ويلاحظ ذلك من خلال إلقاء نظرة على الكتابات الحديثة حول اليمن، فبالرغم من تركيزها على الجانب الإنساني فإن هناك ندرة في الأبحاث السياسية الاقتصادية إذا ما استثنينا التقارير الصحافية، وربما يعود ذلك إلى طبيعة البلد الذي يعيش ضعفًا اقتصاديًا من جانب، وهشاشة سياسية منذ فترة ليست بالقليلة من جانب آخر.

من خلال اطلاعنا حول هذا الموضوع، يمكن القول إنه ليس هناك ما يمكن الاستناد إليه -كالدراسات الأكاديمية- حول اقتصاد الصراع في اليمن كما يحدث في العديد من البلدان التي تمر بأوضاع مشابهة، ونظرًا لعدم وجود دراسات تتناول اقتصاد الصراع في اليمن، سيتم في هذه الجزئية التركيز حول الدراسات التي تتناول اقتصاد الصراع في بلدان شبيهة بالحالة اليمنية مثل سوريا وليبيا رغم ما قد يعتري ذلك من اختلافات كثيرة ومتعددة، وقياساً على ذلك سيتم التركيز على دراستين تناولتا موضوع اقتصاد الحرب، الأولى في سوريا، والثانية في ليبيا.

1- دراسة جهاد يزيدي المعنونة بـ «اقتصاد الحرب في سوريا (2014)»: ركزت الدراسة على الآليات التي استطاع بواسطتها النظام السوري مقاومة الانهيار الكامل في المناطق التي يسيطر عليها، وبالرغم من تعدد هذه الآليات والمصادر ما بين المحلية والدولية فإن الباحث يشير إلى أن قدرة النظام السوري على الاستمرار يعود بشكل رئيس إلى الدعم الاقتصادي من حلفائه الخارجيين (إيران وروسيا)، وفي هذا السياق يسرد الباحث أرقاماً تشير إلى حجم المساعدات المالية التي تلقاها النظام، فعلى سبيل المثال بلغت المساعدات المقدمة من إيران بين عام 2011 وعام 2013 حدود ال(10) مليار دولار. أما بخصوص الدعم الروسي، فبالرغم من محدوديته مقارنة بالدعم الإيراني، فإن روسيا قدمت مجموعة من التسهيلات للنظام السوري على شكل مقايضات وتبادل للنفط الخام، وكذلك فتح حسابات في البنوك الروسية ونقل للأصول السورية في سعيها لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري. ولم يهمل الباحث في هذا الإطار مصادر التمويل المحلية للنظام التي يشير إليها أنها كانت تأتي عبر رفع نسب التعرفة الجمركية في بعض الأحيان، إضافة إلى الدعم المقدمة من شبكات رجال الأعمال المرتبطين بالنظام السياسي. أما فيما يتعلق باقتصاد حرب الجماعات المعارضة، فيشير الباحث إلى أن أبرز مصادر الجماعات المعارضة هي النهب والاختطافات والتهريب، بالإضافة إلى الاستيلاء على آبار النفط التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، وكذلك الاستيلاء على خزائن فرع البنك المركزي في بعض المدن التي استولت عليها بعض الجماعات المقاتلة.

2-دراسة تيم إيتونو المعنونة بـ «اقتصاد الحرب المربحة والمزعزعة في ليبيا»: يؤكد الباحث في مركز تشاثام هاوس أن الفوضى الشاملة التي مرت بها الدولة الليبية قد وفرت فرصاً شتى للجماعات المسلحة للنهوض والاستمرار، لاسيما مع ما يتميز به البلد من موارد طبيعية وموقع جغرافي، حيث تمكنت هذه الجماعات من الاستيلاء على الموارد الطبيعية وتهريبها وكذلك الاستيلاء على النقد. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الجماعات المسلحة أيضاً على الفديات من الحكومة، كما لعبت الأسواق السوداء دورها لاسيما في مسألة فوارق صرف العملات والتلاعب بها وابتزاز العاملين في القطاع المالي. كما يشير الباحث أيضاً إلى وجود وسائل ومصادر جديدة استخدمتها الجماعات والميليشيات

المسلحة أبرزها تهريب البشر وما رافق ذلك من ظهور شبكات إجرامية جديدة ومنظمة، كجماعة «التبو» التي تسيطر على طرق تهريب المهاجرين على الحدود الليبية الجديدة.

التقرير الحالي والدراسات السابقة:

يلتقي هدف التقرير الحالي مع الدراسات السابقة في دراسة الأوضاع الاقتصادية في دول عربية تعاني من ويلات الصراع المسلح، ويختلف عن الدراستين السابقتين في تناوله لموضوع الصراع وتأثيره على الاقتصاد اليمني، بينما تناولت الدراستان موضوع الاقتصاد في سوريا وليبيا.

الإطار النظري:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الصراع:

شهدت اليمن انفجاراً سكانياً مطرداً من (17) مليونَ نسمةٍ في 2000م إلى ما يقدر بنحو (30) مليوناً بحلول العام 2020م، ومع استمرار هذا النمو السكاني المطرد استمرت حاجة المواطنين الماسة في اليمن إلى المياه النظيفة والمواد الغذائية الأساسية والدخل المستقر والخدمات العامة الأساسية والحصول على الكهرباء والبنية التحتية والإسكان، وهو ما سيؤدي حتما إلى موجات متكررة من الاضطرابات إذا ما أهملت تلبية هذه الضروريات من الأولويات الاقتصادية مرة أخرى (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2020)؛ فاليمن يعد من أفقر البلدان وأقلها نمواً وأكثرها معاناةً من انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط حتى قبل اندلاع الصراع قبل العام 2014، فقد كانت اليمن تستورد ما يصل إلى (90%) من الغذاء ومعظم احتياجاتها من الأدوية والوقود، وكانت نسبة البطالة مرتفعة للغاية إذ بلغت حوالي (45%) بين الشباب، ويعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي (8.4) مليون من صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية (مركز الدراسات الاستراتيجية صنعاء: 2020).

وتعد اليمن واحدة من أقل الدول فرضاً للضرائب في العالم، فقد كانت الإيرادات الضريبية نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (9%) قبل الصراع مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر بـ (17.7%) في الدول النامية ذات الاقتصادات القريبة من حجم الاقتصاد اليمني. وقد سعت اليمن على مر السنوات إلى تبني إصلاحات تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية بوصفها نسبةً من مجموع الإيرادات العامة، لكن هذه النسبة ظلت دون الـ (30%) في الفترة 2010-2015 وفقاً لمؤشرات المالية العامة.

شكلت المنح والمعونات الخارجية قبل الصراع ما نسبته (14.4%) من إجمالي الموارد العامة للموازنة في الفترة 2012-2014، وفي أغسطس 2014 وتحت ضغط من صندوق النقد الدولي خلال التفاوض على قرض بقيمة (560) مليون دولار الذي بموجبه يتم إصدار مرسوم بإلغاء برنامج دعم الوقود، وجراء هذا القرار ارتفعت أسعار الوقود، وقد انخفضت العوائد الحكومية منذ ذلك الوقت حيث شهد عام 2014 انخفاضاً في صادرات الطاقة في اليمن بنسبة (77%) لتصل إلى (1,35) مليار دولار تقريبا مقارنة بـ (5,76) مليار دولار وهو معدل الصادرات في الفترة 2004- 2013م، ولم يشهد هذا القطاع أي تحسن حتى هذه اللحظة (مركز الدراسات الاستراتيجية: 2019).

ثانياً: أوضـــاع اليمن الاقتصادية أثناء الصـــراع:

سيتم عرض العديد من المحاور الاقتصادية أثناء الصراع كما يلي:

1 - المؤشرات الاقتصادية العامة أثناء الصراع:

في هذا القسم سنتناول كيف أثر النزاع على المؤشرات الاقتصادية العامة في اليمن على النحو الآتي:

أ- الإيرادات العامة للدولة:

ساعد الصراع في اليمن على سرعة عجلة الانهيار العام الذي شمل الاقتصاد اليمني وأدى ذلك إلى توقفت الإيرادات العامة للدولة أو انخفاضها، حيث انخفضت إيرادات الدولة من الضرائب إلى (8%) من الناتج المحلي في العام 2018، وليس هذا فحسب فقد تجمدت المنح والمساعدات الخارجية التي كانت تقدم للدولة خلال فترة ما قبل الحرب من بعد العام 2011.

وفي إبريل 5102 تجمدت صادرات الطاقة بصورة كاملة، بعدما كانت تشكل أكثر من 09)%) من الصادرات الكية لليمن خلال الفترة 1102 – 3102 وتسهم بما نسبته (04%) من إجمالي الموارد العامة وذلك دون الموارد المحصلة من المنح (مركز الدراسات الاستراتيجية: 9102).

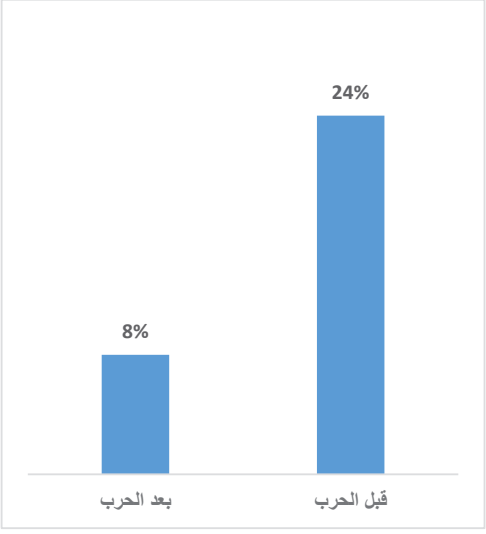

شكل (1) نسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي

وكانت صادرات قطاع النفط والغاز توفر ما نسبته (50%) من احتياطيات النقد الأجنبي، وتساهم فيما نسبته 50% إلى 60% في تمويل الموازنة العامة، وأدى توقف عائدات هذا القطاع إلى إحداث أزمة في المالية العامة والسيولة، مما انعكس سلباً على موظفي القطاع العام؛ إذ توقفت في أغسطس 2016 رواتب (1.25) مليونَ موظفٍ – أي حوالي (7) ملايين شخص ممن يعيلون (مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية: 2020).

إن هذا الانهيار في الموارد العامة قد أدى إلى انخفاض في الإنفاق العام الحكومي ووصل إلى (36%) بين عامي 2014 – 2016، حيث تجمد في 2015 برنامج الضمان الاجتماعي الذي كان يستفيد منه (1.5) مليوناً من الأسر الأكثر فقراً في البلاد، وأيضا تجمدت النفقات المخصصة للمشاريع التنموية، وتقلصت النفقات التشغيلية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والماء مما أدى إلى استفحال الأزمة الإنسانية.

ونتيجة للنزاع تباينت الظروف الاقتصادية تبايناً شاسعاً بين المحافظات اليمنية المختلفة، وبرزت مستويات مختلفة من توفر الخدمات نتيجة لذلك، فعلى سبيل المثال تحصل المحافظات المنتجة للنفط كمأرب وحضرموت وشبوة على (20%) أو أكثر من عائدات بيع تلك الموارد، بينما تفتقر المناطق الشرقية والغربية والجنوبية إلى ذلك، وهذا أسهم في حرمان المالية العامة من إيرادات تلك المناطق التي تشكل أكثر من (75%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة حسب الموازنات العامة قبل الحرب (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2020).

ب- الاعتماد الاقتصادي الكامل على التحويلات والمساعدات الخارجية:

لعبت كل من المساعدات الخارجية والتحويلات المالية للمغتربين دوراً مهماً للغاية في تخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز النشاط الاقتصادي في اليمن أثناء الصراع، وزادت نسبة تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً بوصفها نسبةً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من (10%) إلى ما يقرب من (20%) عام 2016، ونحو (24%) عام 2017 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2018).

وكذلك لعب الدعم النقدي وغير النقدي -مثل التحويلات النقدية الاجتماعية، والقسائم الغذائية، والمساعدات الغذائية العينية، وبرامج النقد مقابل العمل، والمساعدات اللوجستية- من المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً هاماً في تحفيز العرض والطلب في الاقتصاد اليمني؛ حيث أفادت منظمة اليونيسف أن مشاريعها للحوالات النقدية الطارئة في اليمن قد وفر مساعدات النقدية لـ (1.5) مليون أسرة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية، فقد

استفاد منها (9) ملايين شخص بين أغسطس 2017 ونهاية 2019 (اليونيسف: 2007).

وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توظيف حوالي 364)) ألفَ يمني (لفترات مؤقتة) ضمن برامج النقد مقابل العمل، كما قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لحوالي (13) مليون مستفيد بشكل شهري بدءاً من إبريل 2020 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2020).

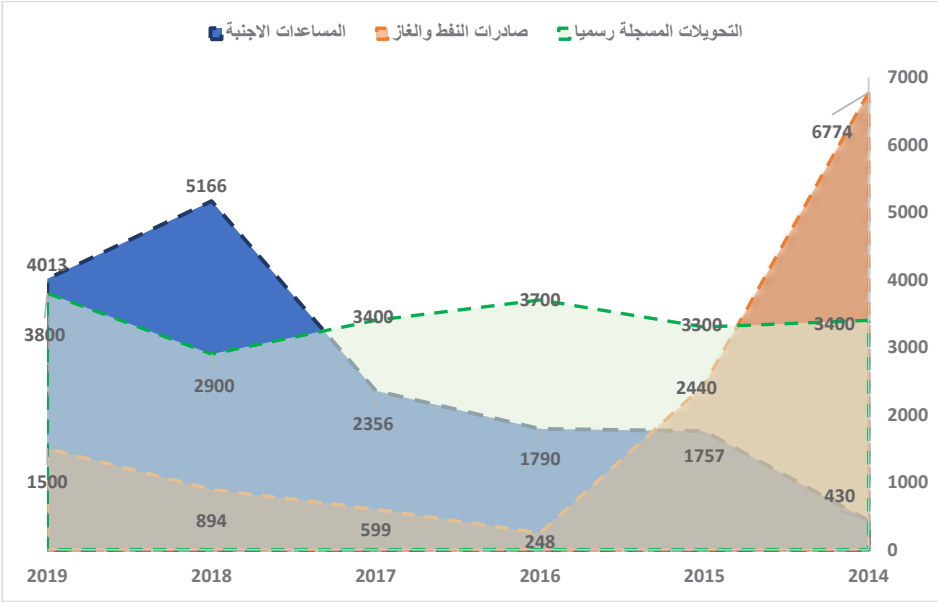

شكل (2): التدفقات النقدية (مليون دولار)

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي 2015، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،

2019، تقدير البنك الدولي

ج-ارتفاع الدين العام والعجز:

في 2017 قدر البنك الدولي أن نسبة الدين العام قد قفزت إلى (75%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا قدر العجز الحكومي لعام 2018 بـ(600) مليار ريال يمني، حيث تم تمويله بصورة شبه كاملة عبر الاقتراض من البنك المركزي (مركز الدراسات الاستراتيجية: 2019).

وقد فرض الصراع واقعاً جديداً في المشهد الاقتصادي جراء ما تعرضت له المؤسسات

العامة والخاصة من خراب ودمار، وتعطلٍ حركة الإنتاج، وتراجعِ النمو الاقتصادي والمالي، وتعرضِ المؤسسات العامة والخاصة إلى التغيير، فتراجعت كل المؤشرات الاقتصادية للدولة، كما أن توقف كل الصادرات -بما فيها النفط والغاز- قد أثر بشكل غير مسبوق على الميزان التجاري ونسب الاحتياطيات؛ فقد كان حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية (4.6) مليار دولار عام 2014م (البنك المركزي اليمني:2014)، وانخفضت إلى (700) مليون دولار في سبتمبر 2016 قبل نقل البنك المركزي.

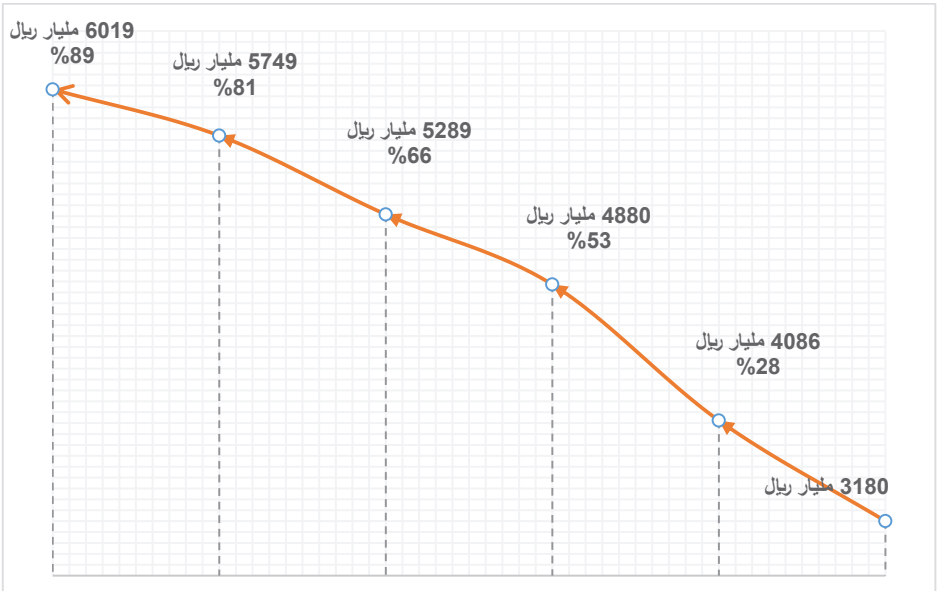

شكل (3): نسبة ارتفاع الدين المحلي مقارنه بالعام 2014

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 44، 2020م

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الدين العام المحلي قد ارتفع إلى ما يقارب الضعف حتى 2019م بنحو (6,019) مليار ريال يمني، وبنسبة ارتفاع قدرها (89%) مقارنة بالعام 2014م، وفي 2019م سجل الدين العام الخارجي ارتفاعا بنحو 21% مقارنة بالعام 2014م، حيث ارتفع الدين من (7,250) مليون دولار إلى (8,765) مليون دولار بحلول نهاية العام 2019م (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2020).

ثالثاً: تأثير الصراع على الاقتصاد في اليمن:

1 - تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن:

فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اليمني من (3.3%) عام 2010 إلى (-30.3%) عام 2015، واستقر المعدل عند (– 10.9%) عام 2017. وبحلول نهاية عام 2019 بلغت نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن حوالي (45%)، وقدرت الخسائر التراكمية في النشاط الاقتصادية بنحو (66) مليار دولار (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2020).

وبين تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الخسائر بلغت (89) مليار دولار حتى العام 2019م، وفي حال انتهى الصراع 2022 فإن الخسائر التراكمية ستبلغ (180) مليار دولار أمريكي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019م)، وارتفعت نسبة اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من 48)%) عام 2014 إلى (70%) نهاية العام 2016 (مركز الدارسات الاستراتيجية : 2020).

وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى لم يشهده اليمن منذ العام 1960م، حيث انخفض من (3,577) دولاراً أمريكياً في العام 2015م إلى (1,950) دولاراً أمريكياً في العام 2019م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:2019).

وفي حين جنت نخبة قليلة من السكان ثروات خلال الصراع (جوناثان دي موير وآخرون: 2019) فإن الغالبية العظمة من اليمنيين عانت من انخفاض بنسبة (60%) تقريباً من مدخولها ونصيبها من النتاج المحلي الإجمالي (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:2018)، وفي عام 2019م احتل اليمن المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى عدم المساواة في الدخل مجاوزاً (100) دولة أخرى في مستوى عدم المساواة خلال الفترة من 2015م إلى 2019م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2020).

والى جانب الصراع فقد كان لجائحة كورونا تأثير على الاقتصاد اليمني، حيث أدت الجائحة إلى تراجع الموارد الخارجية مما أدى إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسعت فجوات العجز في ميزان الحساب الجاري للحكومة والموازنة العامة، فقد انخفضت التحويلات بنسبة (70%) وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، مما خلق انكماشاً يتراوح من (10-15%) في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية: 2020).

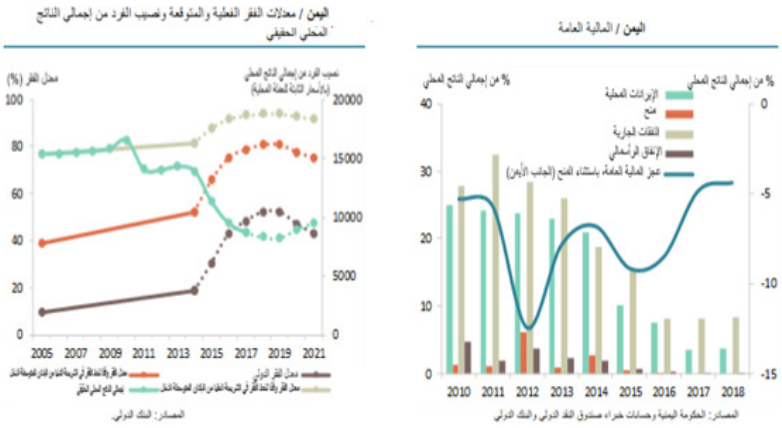

شكل (4) مؤشرات عامة

المصدر: الحكومة اليمنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

جدول (1): مؤشرات الاقتصاد الكلي والفقر

اليمن / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2016	2017	2018 ت	2019 ن	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	-13.6	-5.9	-2.7	2.1	10.0	8.5
الاستهلاك الخاص	-5.3	0.0	-7.6	-1.5	0.1	9.4
الاستهلاك الحكومي	-26.9	-31.7	-4.1	5.3	12.6	14.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-26.2	39.8	137.6	22.4	15.5	7.9
الصادرات والسلع والخدمات	-66.2	-3.8	25.1	-14.9	305.4	7.0
الواردات والسلع والخدمات	-5.9	14.4	-9.2	-11.0	17.7	12.8
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-14.3	-5.8	-2.7	2.1	11.5	8.4
الزراعة	-10.5	-6.6	-2.8	2.0	4.0	9.0
الصناعة	-23.5	-3.6	-2.3	2.3	31.9	7.1
الخدمات	-10.5	-6.6	-2.8	2.0	4.0	9.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	-12.6	24.7	41.8	20.0	7.5	5.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.8	-0.1	0.0	0.7	-1.9	-3.0
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.0	0.0	0.9	1.5	1.2	1.1
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-8.4	-4.9	-4.4	-5.1	-5.5	-3.2
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	68.0	76.4	63.3	54.7	42.8	36.6
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.1	-4.7	-4.2	-4.9	-2.9	-2.0
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية عام 2011) [أ] [ب]	42.6	48.2	51.9	52.1	47.0	43.1
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011) [أ] [ب]	75.0	78.5	80.6	80.8	77.6	75.2
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار تعادل القوى الشرائية لعام 2011) [أ] [ب]	91.8	93.2	94.0	94.1	92.8	91.9

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.
(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014. بيانات فعلية: 2014. التقديرات الآنية: 2015 - 2018. التوقعات من البيانات 2019 – 2021.
(ب) الإسقاطات مصنوعة باستخدام التوزيع المعاد (2014)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التصحم (path-through) = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للسنة المحلية.

2 - الصراع والنفقات العامة:

في الفترة 2010م – 2014م مثلت النفقات الجارية أكثر من (85%) من النفقات الحكومية، بينما لم تتجاوز النفقات الاستثمارية والرأسمالية بوصفها نسبة من إجمالي الإنفاق العام الحكومي (13%) (وزارة التخطيط والتعاون

الدولي، 2017). وعانى ميزان المدفوعات اليمنية لعقود طويلة من عجز في الحساب الجاري؛ فقد شكلت صادرات النفط -قبل النزاع- ما يقارب (83%) من إجمالي صادرات السلع ، أما عائدات النفط فقد مثلت (65%) من تدفق النقد الأجنبي حينها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2016م).

وفي الوقت ذاته استوردت اليمن -قبل النزاع- ما يقارب 90% من الغذاء من الخارج، إضافة إلى احتياجاتها من الوقود وغير ذلك من المنتجات التجارية (مركز صنعاء للدراسات الاستشارية: 2019). وقد شهد النزاع منذ بداياته عوامل جديدة ومختلفة أثقلت كاهل ميزان المدفوعات؛ حيث كان لتوقف صادرات الطاقة عام 2015م وخسارة عائدات النفط سبباً اضطر البنك المركزي نتيجة ذلك إلى استهلاك احتياطاته من العملة الأجنبية لدعم واردات السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى تراجع تلك الاحتياطيات من (5.23) مليار دولار أمريكي بداية 2014م إلى (700) مليون دولار بحلول نهاية العام 2016م، بالإضافة إلى عدم التزام (27) جهة دولية مانحة بما تعهدت به من مساعدات مقدمة لليمن إذ تجاوز حجم التعهدات المفترض ضخها (10) مليار دولار غير أنه لم يتم توريد سوى (44%) منها، وفاقم فقدان عائد النفط من العجز في ميزان المدفوعات، مع وصول العجز في الحساب الجاري إلى (9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018م (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2019م).

3 - تأثير الصراع على الموظفين:

قبل الصراع، كانت الحكومة توظف ما يقارب (31%) من القوى العاملة المحلية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2017)، وفي الفترة 2010م – 2014م أنفقت الموازنة العامة ما نسبته (42%) تقريباً من الإيرادات الحكومية لسداد رواتب ما يقارب 1.25 مليون موظف مدني وعسكري أي ما يعادل 75 مليار ريال يمني ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2018)، وفي المقابل دفعت الحكومة نفقات الرعاية الاجتماعية بشكل ربع سنوي إلى (1.5) مليون يمني من ذوي الدخل الأدنى وصلت إلى (23) مليار يمني (وزارة التخطيط والتعاون الدولي:2016).

شكل التوظيف المتفاقم في القطاع العام في اليمن ضغطاً على ميزانية الدولة قبل النزاع لتستهلك ما يمثل في المتوسط (32%) من الإنفاق الحكومي في شكل مرتبات وأجور بين عامي 2001م و2014م (البنك الدولي،2019)، كما أن عملية التوظيف أثناء الصراع قد ساهمت في عجز الموازنة العامة للبلد، وبذلك واجه اليمن عجزاً كبيراً في الموازنة العامة الذي قدر بـ (660) مليار ريال يمني عام 2018م، وتزامن ذلك مع انكماش الاقتصاد اليمني (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2019).

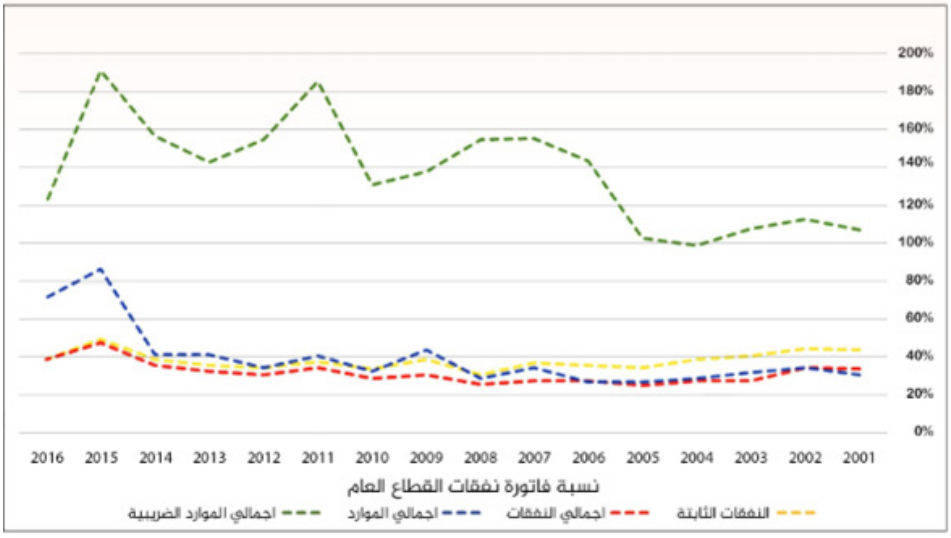

شكل (5): مرتبات القطاع العام اليمني مقابل الموارد والنفقات

المصدر: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر، 2019م

4- الصراع وحركة التجارية في الموانئ:

سيكتفي التقرير الحالي بالتطرق إلى الحركة التجارية لميناء عدن، وذلك لإنعدام المعلومات حول ميناء الحديدة، حيث شهد ميناء عدن تراجعاً في عدد السفن الواصلة إلى محطة عدن للحاويات خلال الفترة من يناير 2018م مقارنة بنفس الفترة من العام 2014م، بنسبة تراجعٍ بلغت (42%) (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2018م)، وبلغت السفن الواصلة إلى ميناء عدن خلال الفترة من يناير– سبتمبر 2018م عدد (124) سفينة مقارنة ب (213) سفينة خلال الفترة من العام 2014م، وعدد (115) مقارنة بنفس الفترة من العام 2017، انظر الشكل الآتي:

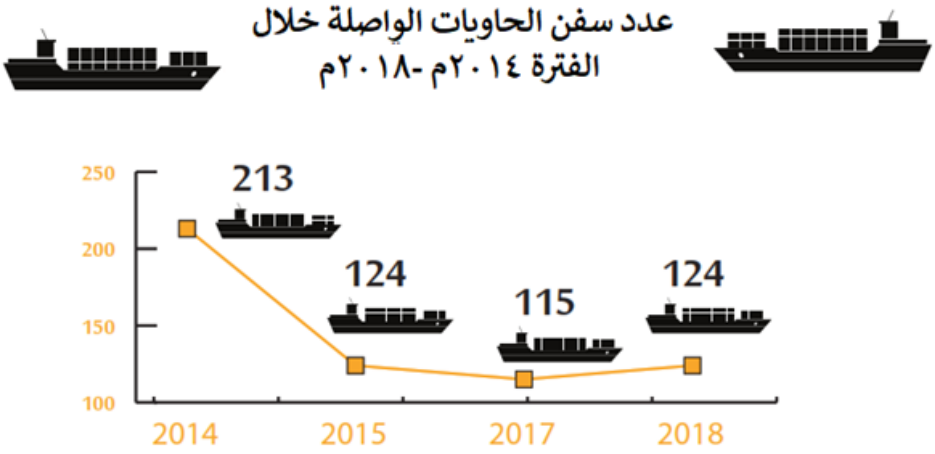

شكل (6): سفن الحاويات الواصلة خلال الفترة 2014م- 2018م (ميناء عدن)
المصدر: تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
بعنوان خريف الريال اليمني، أكتوبر 2018

5-اقتصاد الصراع (اقتصاديات موازية):

يعرف اقتصاد الصراع في العديد من الأدبيات بوصفه "استمراراً للاقتصاد بوسائل أخرى"، وما يميز اقتصاد الصراعات خصوصاً "أنها تعد عاملاً أساسياً لتدمير الاقتصاد النظامي، وبالتالي نمو الأسواق غير النظامية والسوداء، والابتزاز المتعمّد ضد المدنيين من قبل أطراف الصراع، لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة، كما أنه اقتصاد يتّسم باللامركزية، ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب" (https://berghof-foundation.org/library).

وقد ساهم الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية لكثير من الحكومات المتصارعة -لا سيما بعد الحرب الباردة- في توجه المحاربين واعتمادهم على تعبئة القطاع الخاص، بحيث تصبح هذه المصادر هي المرتكز الأساس في دعم أنشطتها العسكرية والسياسية؛ ومن ثَمَّ فقد نتج عن ذلك ما يمكن تسميته بالاقتصاد السياسي الجديد للحرب (لو بيلون؛ فيليب: 2000).

تتعدد أشكال اقتصاد الحرب؛ إذ يعتمد ذلك على إمكانيات الفصائل والجماعات العسكرية في الحصول على الموارد المحلية والقدرات العسكرية

والدعم المحلي والدولي والعلاقات السياسية والتجارية وأيضًا الظروف الجغرافية، ومن هذه الأشكال: اقتصاد الحرب للدولة الذي يكون في العادة عبر اتخاذ إجراءات قانونية كفرض الضرائب والاقتراض من الخارج، وأما الشكل الآخر وهو الأكثر شيوعًا فهو اقتصاد حرب الجماعات؛ فالجماعات المسلحة التي تخوض الصراعات والنزاعات تجد نفسها مضطرة لإقامة علاقات ودية وثيقة مع السكان المحليين وذلك في إطار سعيها إلى توفير موارد دعم محلية، كما أن هناك أشكالاً إضافية أخرى كاقتصاد حرب الجماعات المسلحة واقتصاد حرب التدخل الإنساني وكذلك اقتصاد الحرب التجارية (لو بيلون وآخرون:2001)،

يتصف الاقتصاد اليمني بكونه اقتصادًا ريعياً، بمعنى اعتماده المستمر على الموارد الخارجية، سواء كانت تلك الموارد عائدات تأتي من مبيعات النفط، أو من المساعدات الدولية، أو من تحويلات المغتربين من أبناء الدولة، أو مزيجاً من بعض هذه المصادر أو كلها. وقد أفضى استمرار هذا النموذج في اليمن إلى نتائج اقتصادية وسياسية عديدة لعل أبرزها هشاشة الدولة وتشجيع الجماعات غير الرسمية على بناء نفسها والتمرد عليها (عبد الله الفقيه:2012).

6- استغلال الأطر المؤسسية للدولة وسن التشريعات (لرفع الضرائب والجمارك):

ابتداءً من أكتوبر 2017م ارتفعت ضريبة المبيعات على اتصالات الهاتف النقال والدولي إلى (22%) بدلاً من (10%)، وعلى خدمات الهاتف الثابت والإنترنت من (5%) إلى (10%)، وعلى السجائر المحلية والمستوردة والتبغ إلى (120%) بدلاً من (90%)، وضريبة السيارات من (5%) إلى (15%) مما سيرفع من عائدات الضريبة على مبيعات المركبات إلى (6) مليارات سنويًا (16 مليون دولار) (عبدالله عبد الرحمن:2017).

تحت هذا البند أُستحدثت تعديلات قانونية شملت قانوني الضرائب والزكاة، ووُسعتْ شريحة كبار المكلفين من (1,300) مكلَّف تزيد تداولاتهم التجارية على (200) مليون ريال في القانون القديم إلى أكثر من (25) ألفَ مكلَّف تزيد تداولاتهم التجارية على (100) مليون ريال في قانوني الضرائب والزكاة المعدلين، (الشرق الأوسط : 2020).

كما تم فرض جمارك جديدة لمواجهة انعدام الإيرادات، حيث استهدفت هذه الإجراءات الشحنات والبضائع التي خضعت لإجراءات دفع رسوم الجمارك في الموانئ والمنافذ كميناء عدن ومنفذ الوديعة البري، وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد المستوردة في هذه المدن (فاروق الكمالي: 2017).

كما تم استحداث مكاتب جمركية في مداخل بعض المحافظات، وقد بلغ عددها (7) مكاتب في عفار في البيضاء، وميتم في إب قعطبة، وسفيان في عمران، ومكتب في ذمار، وآخر في قلب مدينة عمران، وفي صنعاء (رقابة صنعاء)، ومكتب في الحديدة، وفي شوابة أرحب شمالِ صنعا.

ويقدر متوسط الدخل اليومي للمكتب الواحد حوالي (80) مليونَ ريال يمني أي ما يعادل (142) ألف دولار يومياً، وبحسب تصريح الخبير الاقتصادي مصطفى نصر يبلغ إجمالي الإيرادات الجمركية التي تم الحصول عليها خلال ثلاثة أعوام (2015، 2016، 2017) (300) مليار ريال (موقع المشهد العربي: 2018).

أ- قانون الزكاة:

بحسب ما ورد في تقرير صادر عن الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء في أكتوبر 2020 فإن الزكاة كانت توزع وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 الذي أدمج إيرادات الزكاة في موازنات السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات لتكون مصدراً رئيساً لتمويل مشاريع البنية التحتية، ووفقاً للمادة (123) من هذا القانون فإن (50%) من عائدات الزكاة المحصلة على مستوى المديرية تعود في شكل موارد محلية لها، وتذهب النسبة المتبقية لصالح ميزانية المحافظة الأكبر، ويعد هذا القانون لائحةً تنفيذية لقانون الزكاة اليمني رقم (2) للعام 1999م. وفي يونيو 2017م أُصدر مرسومٌ من وزارة المالية يقضي بإعادة توجيه عائدات الزكاة من حسابات السلطة المحلية إلى حساب خاص في البنك المركزي اليمني، ومع استمرار الصراع أُستحدثت العديد من الإجراءات عام 2018م كإلغاء الإدارة العامة للواجبات الزكوية واستحداث هيئة زكاة جديدة باسم "الهيئة العامة للزكاة" وبموجب القرار يصبح جبي واجبات الزكاة وتوزيعها وإدارتها وظيفةَ الهيئة العامة للزكاة (https://almawqeapost.net/news/40776).

ب-تأثير الصراع على أسعار المشتقات النفطية:

شكل قرار عام 2015 الخاص بتعويم أسعار المشتقات النفطية أهميته الخاصة بالنسبة للعاملين في السوق السوداء؛ فقد فتح المجال أمامهم لإنعاش السوق السوداء، وقضى قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية برفع الدعم عنها وبيعها بالسوق المحليّة بسعر البورصة العالمية، ووفقاً لمتوسط سعر الشراء خلال الشهر السابق -بحسب ما جاء في موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ (2015)-؛ حيث تم فتح المجال لاستيراد المشتقات النفطية بعد أن كان استيرادها وتوفيرها للسوق المحلية مقتصراً على

شركة النفط اليمنية الحكومية، وبذلك وصلت أرباح مبيعات المشتقات النفطية إلى الضعف، ويباع نحو (140) ألف طن شهرياً ما يساوي (49) مليونَ لتر. وعند البيع بسعر متوسط اللتر الديزل والبترول (400) ريال فإن المبيعات الشهرية تبلغ (19) مليار و(600) مليون ريال يمني، نصفها سعر التكلفة والنقل والضرائب والبقية -(9) مليارات و(800) مليون ريال- أرباح شهرية، وأضاف التقرير -عبر عملية حسابية مبسطة- أن (9) مليارات و(800) مليون ريال في أشهر السنة تساوي (117) مليار ريال و(600) مليون ريال سنوياً بوصفها أرباحاً صافية، إضافة إلى(28) مليار و(812) مليون ريال إيرادات من رسوم المشتقات النفطية في ميناء الحديدة (المنتصف نت: 2020).

7- أثر الصراع على البنك المركزي:

بدأ إدخال الاقتصاد في الصراع بشكل واضح في سبتمبر 2016م عقب نقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، وذلك بعد أن أُستنفد احتياطي البنك ولم يتبقَ من احتياطيات البنك سوى (700) مليون دولار بحلول سبتمبر 2016، بعد أن كان حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي نحو (4.6) مليار دولار أواخر العام 2014م (مركز الدراسات الاستراتيجية: 2020). وقد انعكست هذه الخطوة سلباً على البنك المركزي بوصفه مؤسسة؛ إذ انقسم بين جانبي الصراع وانخفضت القدرات المؤسسية للبنك المركزي، وهذا بدوره أثر على اقتصاد البلد والمؤسسات العامة والموظفين، وساهم في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر اليمنية.

8-السيطرة النقدية:

لم تجد اليمن استقراراً للعملة النقدية فقد وجدت الكثير من الإجراءات التي ساهمت في ضعف القدرة للسيطرة عليها ومنها:

- تم إصدار عملة ورقية جديدة عام 2017 اتصفت برداءة نوعية الأوراق المطبوعة حيث قدر عمرها الافتراضي بعامين فقط، هذه السياسية النقدية التوسعية في السنوات التالية وفي عام 2018م شهدت زيادة إجمالي العرض النقدي بنسبة (53%). ووفقاً لمسؤول مصرفي يمني مطلع، طبع البنك المركزي في عدن ما تبلغ قيمته حوالي (1.7) تريليون ريال يمني من الطبعة الجديدة بحلول نهاية عام 2019م (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2020م).
- تم منع تداول العملة الجديدة في بعض مناطق اليمن بهدف التخفيف من الآثار التضخمية للسياسة النقدية التوسعية مما أدى إلى اختلاف

أسعار صرف العملات الأجنبية بين شمال اليمن وجنوبه خلال الفترة من 2018م حتى منتصف ديسمبر 2019م، تراوحت هذه الفروق بشكل عام بين (5) إلى (15) ريال يمني.

- أدى التسعير المختلف للأوراق النقدية الجديدة مقابل العملات القديمة إلى زيادة أسعار الصرف المتباينة لتحويل الريال إلى عملات أجنبية بين المناطق اليمنية؛ حيث بلغ سعر الصرف عام 2019م (582) ريال يمني لكل دولار أمريكي في بعض المناطق، فيما بلغ (612) ريال لكل دولار أمريكي في مناطق أخرى، أي بفارق قدره (5%). وقد ازداد هذا التباين نتيجة حركة هذه السيولة الجديدة، وقفز سعر الصرف في بعض المناطق إلى (655) ريال يمني لكل دولار أمريكي مقارنة بـ(590) ريال لكل دولار واحد في المناطق الأخرى، بفارق قدره حوالي (11%)، ونتيجة لذلك رفع المصرفيون رسوم التحويلات المالية. ومؤخراً تهاوت العملة الوطنية لتفقد (25%) من قيمتها بعد أن كان سعر صرف الدولار نحو (661) في شهر إبريل ليرتفع في شهر سبتمبر من العام 2020م إلى (825) ريالاً. وقد بلغت نسبة ما فقد الريال اليمني من قيمته خلال خمس سنوات من الحرب (176%).

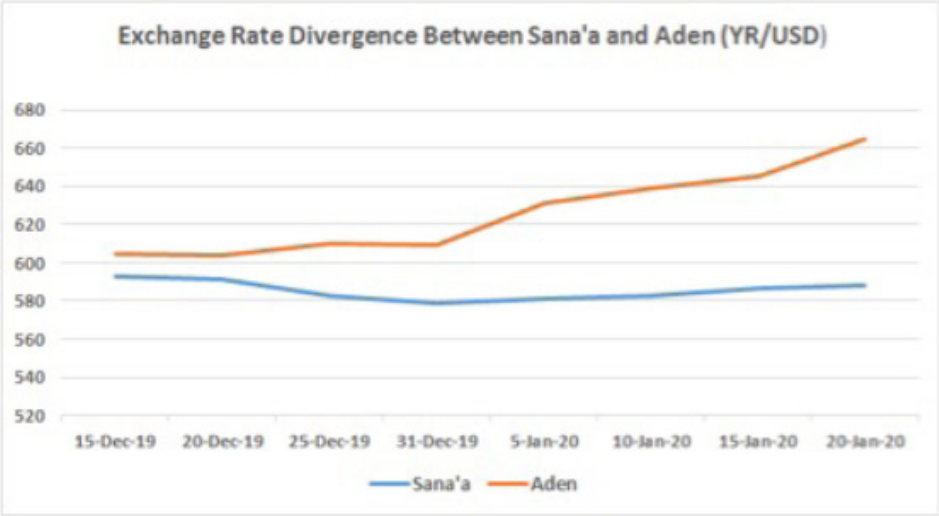

شكل (7): مقارنه أسعار الصرف بين صنعاء وعدن للعام 2020
المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز صنعاء

9-معاناة القطاع المصرفي:

في مارس 2020م، طلب صندوق النقد الدولي – كما يفعل بشكل دوري- بياناتٍ عن القطاع المصرفي الرسمي في اليمن، وكان البنك المركزي في عدن قد وفرها حتى نهاية 2019م، لكنه فشل في إجبار المؤسسات المالية على الاستمرار في تقديم بياناتها له عام 2020م، ونتيجة لذلك بدأ البنك بفرض غرامات على البنوك والشركات، وهكذا وجدت البنوك ومؤسسات الصرافة نفسها داخل دائرة الصراع؛ لذلك سعت جمعية البنوك اليمنية وجمعية الصرافين اليمنيين إلى إجراءات تنفيذية لإيجاد مساحة محايدة تمكن الجهات العاملة في القطاع المالي من أداء أعمالها، ومع ذلك باءت تلك الجهود بالفشل.

10-أثر الصراع على القطاع الخاص:

ظهرت العديد من الصور الاقتصادية الناتجة عن الصراع التي أثرت على القطاع الخاص منها:

- الصدمة الأولى:

بعد ستة أشهر من الصراع أكدت التقارير أن (26%) من مؤسسات الأعمال قد أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، كما أن (95%) من المشاريع التي تم إغلاقها تكبدت أضراراً مادية جزئية أو كلية، وقرابة (41%) من المشاريع التجارية استغنت عما يزيد عن نصف قوتها العاملة بحلول أكتوبر 2015م، وتم تخفيض ساعات العمل في المؤسسات بنسبة (50.6%) من (13.5) ساعة في اليوم قبل مارس 2015م إلى (6.7) ساعة في اليوم بعد تلك الفترة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2016).

- مرونة القطاع الخاص:

بعد الصدمة الأولى أظهر القطاع الخاص مرونة كبيرة وقدرة عالية على التكيف مع ظروف الحرب على الرغم من التحديات العديد مقارنةً بالقطاع العام الذي شهد انهياراً كبيراً وواسعاً في مجال توفير الخدمات وأداء مؤسسات الدولة، فخلال الفترة 2015م – 2016م انكمشت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي إلى (18%) مقارنة بالانكماش الذي تكبده القطاع العام وقدرت نسبته (31%) خلال نفس الفترة، وزادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (62.3%) في 2014م إلى (70%) عام 2016م (وزارة التخطيط والتعاوني الدولي:2018)،

حيث برزَ القطاع الخاص لاعباً حيوياً على الأرض في ظل تشظي القطاع الحكومي، ومَلأَ الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.

النتائج:

توصل التقرير الحالي إلى النتائج الآتية:

- أوجد الصراع المسلح آثاراً سلبية كبيرة وقاسية على الاقتصاد اليمني، منها ما كان لحظياً توقف بتوقف الأثر، ومنها ما يزال مستمراً حتى اليوم ويشتد حدة وهو الصراع القائم بين المراكز المالية (البنوك) في صنعاء وعدن. وقد أفرز اختلاف السياسات لكلا البنكين العديدَ من الآثار السلبية التي أثرت بشكل مباشر على القطاع الخاص وعلى الشركات، ودفع العملة المحلية نحو مزيد من التدهور الذي يدفع المواطن ثمنه يومياً، وتنعكس تلك السياسات سلباً على أسعار السلع والمواد الغذائية وأسعار الخدمات وكذلك المشتقات النفطية.
- أوجد الصراع القائم نظامين ماليين في البلد الواحد، وخلف فوضى وخسائر كبيرة في الاقتصاد الوطني، وعمق المأساة الإنسانية.
- إن تدهور العملة الوطنية هو القداحة أو الشرارة لتدهور أسعار السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وتعميق الوضع الإنساني إلى الأسوأ.
- تعرض القطاع الخاص لخسائر كبيرة عقب اندلاع الصراع مباشرة إذ إن (26%) من مؤسسات الأعمال أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها، مع ذلك لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً وعمل على ملءِ الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.
- بسبب توقف العائدات النفطية اضطر البنك المركزي اليمني إلى استخدام مخزونه النقدي من العملة الصعبة حيث تراجعت احتياطيات البنك من (5.23) مليار دولار إلى (700) مليون دولار أمريكي.
- تراجعت التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً نتيجة الصراع الدائر في اليمن.

الخاتمة:

لقد حرصنا أن يكون هذا التقرير عبارة عن استقصاء (تحليلي) حول الصراع في اليمن وتأثيره على الجانب الاقتصادي وعلى أنشطة الكيانات المؤسسية الإحصائية؛ فقد توقفت النشرات الاقتصادية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمن ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات الأخرى التي كانت تصدر سنوياً وتُعَد مصدراً للمعلومات الموثوقة (مصدراً للبيانات الرسمية) التي يمكن الرجوع إليها ودراستها واستنباط الآثار منها.

وبالرغم من شحة المعلومات فإننا لم نستطع الحصول على معلومات إحصائية دقيقة توضح حجم الخسائر الناجمة عن الصراع في القطاع الصحي والقطاع التعليمي وقطاع الكهرباء وقطاع الطرقات وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات، وليس هذه فحسب بل إن هناك شحة في المصادر عن حجم الدمار الذي طال الممتلكات الخاصة -التجارية وغير التجارية- بغرض توضيح حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الدمار المباشر بالأرقام، وهناك أيضاً شحة في المعلومات من أجل احتساب الخسائر التي خلفها الصراع على المستوى المعيشي والحياتي للمواطنين، ومن هنا يجب إجراء بحث ميداني استقصائي للحصول على المعلومات يستهدف جميع الأُسر في جميع المحافظات للتعرف على حجم الخسائر التي تكبدتها الأسر من ديون وفقدان للمدخرات ولفرص العمل ولمصادر الدخل، وكذا من أجل التعرف على الآثار الأخرى التي سببها الصراع كالإعاقات والأمراض المزمنة وفقدان السكن والحرمان من التعليم والخدمات الصحية وتشرد المعيل ونزوحه وهجرته وفقدانه وانهيار في الاقتصاد الأسري مقارنة بمرحلة ما قبل الصراع.

وعموماً فقد رأينا أن تصبح هذه المادة تقريراً اقتصادياً يوصف -قدر الإمكان- أثر الصراع على الجانب الاقتصادي، إذ استندنا في الحصول على المعلومات على التقارير الاقتصادية الصادرة من مختلف المراكز الاقتصادية، وعلى البلاغات الصحفية التي يصدرها الخبراء الاقتصاديون والمنظمات الدولية والمحلية المهتمة بالشأن الإنساني في اليمن.

يمكن القول إن جميع ما نشر من تقارير سابقة كانت تتناول المؤشرات العامة للاقتصاد اليمني بشكل تقديري، ولا يوجد رصد دقيق لحجم الخسائر التراكمية التي طالت المواطن اليمني منذ اليوم الأول للصراع، بل إن المواطن اليمني نفسه قد أصبح غير قادر على تذكر حجم خسائره إذ صارت روتيناً يومياً ومعاناة لا تكاد تنتهي.

وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر المادية تحدث مرة واحدة فقط، لكن بعض خسائر تكاليف المعيشة والبقاء التي تتباين من فرد لآخر تظل خسائر تراكمية، فعلى سبيل المثال أدى انقطاع الكهرباء إلى خسائر كبيرة عند المواطنين نتيجة إقبالهم على بدائل أخرى لا تنضبط وتؤتي أثرها المرجو إلا بعد الإنفاق عدة مرات، وينطبق ذلك على أشياء كثيرة.

باختصار أفرز الصراع نزيفاً اقتصادياً مروعاً على المستوى العام للبلد، ولسوء الحظ لم يطل هذا النزيف الأطراف المتصارعة، وإنما طال المواطن وحياته ومعيشته؛ فالمواطن هو من يدفع ثمن البضائع المجمركة مرتين، وهو من يتحمل الاستحداثات الضريبية الجديدة، وهو من يتحمل تبعات ارتفاع المشتقات النفطية وارتفاع الأسعار، وهو من يتحمل احتكار الأسواق الموازية (الأسواق السوداء) أو الأسواق الرمادية، وهو من يدفع الجبايات... إلخ، بينما أصبحت الكيانات المتصارعة تمتلك اقتصاديات موازية خاصة بها (اقتصاد الحرب) مما زاد من قوتها، وهو أمر سيعقّد من فرص السلام حالياً ومستقبلاً، فكل كيان في الصراع يرى أن كل ما اكتسبه حقٌّ له وثمرة من ثمار الشهداء أو الأرواح التي بذلها ولا يمكن التنازل عن هذا الحق ويسعى نحو المزيد من المكاسب، لقد أصبحت الكيانات المتصارعة أبطال دوامة صراع دائرية متكررة يُستنزف المواطن اليمني وينطحن فيها بشكل تراكمي مخيف منذ العام 2015 حتى الآن، وتغذيها اقتصاديات الحروب والتدخلات الدولية.

وقد أشار التقرير إلى أن إقحام الأطراف المتصارعة للملف الاقتصادي قد أفرز آثاراً اقتصادية سلبية، حيث استخدم كل كيان أوراقه في هذا الصراع دون مراعاة الآثار الاقتصادية التي سيتكبدها المواطن اليمني، وكذلك أُقحمت العملة الوطنية في دائرة الصراع، وكذا المؤسسات الإيرادية بمختلف قطاعاتها (الجمارك، الضرائب)، ونال القطاع الخاص من ذلك الحظ الأكبر فأصبحت بعض القطاعات تخضع لأكثر من سلطة -لا سيما البنوك التجارية-، ولا تزال بعض هذه القطاعات تعاني من هذه الإشكالية في ظل عدم قدرتها على إيجاد أرضية مشتركة تمكنها من الصمود دون الاندثار.

أخيراً، نوصي بالقيام ببحث اقتصادي يتناول آثار الصراع في اليمن، ويجب أن يخصص لهذا البحث الموارد والإمكانيات الممكنة، ويمكن أن يتم على مرحلتين، تغطي المرحلة الأولى المناطق الشمالية وتغطي الثانية المناطق الجنوبية، وأن يشمل عينات تاريخية على المستوى الأسري وعلى المستوى المناطقي والجغرافي، بالإضافة إلى إجراء تقييم مفصل بالاشتراك مع مختلف المؤسسات بصورة حيادية دون إقحام الجانب السياسي بأي شكل من الأشكال.

التوصيات:

يوصي التقرير الحالي بالآتي:

- إنهاء الصراع في اليمن بين الأطراف المتصارعة لتحقيق السلام والتنمية.
- الحفاظ على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بالإضافة إلى محاربة الفساد في جميع أجهزة الدولة، ودعم الاستقرار السياسي والأمني.
- الحد من النزاع القائم بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة للقطاعات الاقتصادية الأخرى الواقعة تحت مظلتهما.
- ضرورة دعم الريال اليمني بصورة ترفع من قيمته أمام الدولار.
- العمل على توحيد المراكز المالية في اليمن (البنوك) من أجل تقوية العملة المحلية.
- السعي عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الممولة بالتواصل مع البنوك الخارجية إلى رفع الحظر عن الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بالتعامل معها في مجال النشاط المصرفي وتسهيل عملية تحويل الأموال -من وإلى اليمن- لتمويل التجارة الخارجية وتحويلات المغتربين والتحويلات الحكومية المشروعة عبر البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية.
- سرعة التفاوض مع الشركات المشغلة لحقول إنتاج النفط والغاز ونقله وتصديره، أو شركات الخدمات اللوجستية بالعودة السريعة إلى عمليات الإنتاج والتصدير.
- سرعة التفاوض مع الجهات الممولة الإقليمية والدولية، كالبنك الدولي (مؤسسة التنمية الدولية) وصندوق النقد الدولي والعربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي وصندوق التنمية السعودي والصندوق الكويتي وصندوق أبوظبي ومنظمة الأوبك وغيرها من المنظمات والدول المانحة، لرفع الحظر عن تمويلاتها للمشاريع المفترض إقامتها وتنفيذها، وتأمين التمويل المباشر والسحب من القروض والمساعدات والمنح للمشاريع بإشراف مباشر من هذه المنظمات والدول عبر إجراءات استثنائية تحت إشراف الوزارات المعنية.
- رفع الحظر البحري والجوي عن كل الموانئ اليمنية والمطارات لتسهيل النشاط الاقتصادي والتجاري.

المراجع:

- مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية (أكتوبر 2020): "اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة (اليمن بين سندان الحرب ومطرقة فيروس كورونا)"، صنعاء.
- ديب روت للاستشارات (يونيو 2020): "الأولويات الاقتصادية لاتفاق سلام دائم في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية، اليمن.
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (سبتمبر 2020): تدهور العملة اليمنية الوجه الأقبح للحرب في اليمن، الوصل للتقرير عبر الموقع الرسمي للمركز، تاريخ الوصول 10/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020)، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 44، اليمن.
- الشرق الأوسط (سبتمبر 2020م): من خلال زيارة الرابط https://aaw-sat.com/home/article/2483336، تاريخ الوصول 18/04/2021م
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مارس 2020): "الهدف العاشر الحد من عدم المساواة»، للموصل من خلال الرابط https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/sustainable-development-goals/goal-3A%20Reduced%20.%10-reduced-inequalities.html#:~:text=10 3A%20Reduced%20inequalities,by%20%inequalities-,Goal%2010 20per%20cent%almost%2060، تاريخ الوصل 15/04/2021م
- ميدل إيست أونلاين (يوليو 2020): خلال زيارة الرابط https://mid-dle-east-online.com/الحوثيون-ينهبون-رواتب-الموظفين-بعد-مواد-الإغاثة، تم الوصول 17/04/2021م
- المنتصف نت (يوليو 2020): الوصول من خلال زيارة الرابط https://www.almontasaf.net/news58147.html، تم الوصول 22/04/ 2021م.
- الوحدة الاقتصادية (ديسمبر 2020م): "النشرة الاقتصادية اليمنية – معركة ضبط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي»، مركز صنعاء.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يناير 2020): حقائق سريعة، للوصول عبر الرابط https://reliefweb.int/report/yemen/undp-yemen-2019-fast-facts، تاريخ الوصول 05/04/2021م
- موقع فرنسا 24 (إبريل 2019): "الحرب في اليمن مَحتْ مكاسب 20

سنة من التنمية»، تاريخ الوصول إلى الرابط 08/04/2021م من خلال الرابط (https://www.france24.com/ar/20190424-اليمن-الحرب-ضحايا-ربع-مليون-قتيل-ضحايا).

- ديب روت للاستشارات (أكتوبر 2019): "إعادة هيكلة المالية العامة للدولة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية، اليمن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سبتمبر 2019م): «الصراع الذي طال أمده سيجعل اليمن أفقر دولة في العالم»، للوصول إلى التقرير من خلال الرابط https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/Prolonged_conflict_would_make_Yemen_poorest_country_in_world_UNDP.html، تاريخ الوصول 12/04/2021
- جوناثان دي موير وآخرون (إبريل 2019م): «تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن»، مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، ومدرسة جوزيف كوريل للدراسات الدولية، وجامعة دنفر، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-.html، تاريخ الوصول 12/04/2021م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): "تقرير تأثير الحرب على التنمية"، اليمن.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (يناير 2019م): «التقرير السنوي: الجوع والدبلوماسية والأصدقاء لا يرحمون»، https://sanaacenter.org/files/TYR_Annual_2018_en.pdf، تاريخ الوصول 16/04/2021م.
- البنك الدولي (إبريل 2019م): الآفاق الاقتصادية، اليمن، http://pubdocs.worldbank.org/en/487261554133954384/yemen-MEU-April-2019-ar.pdf، تاريخ الوصول 10/04/2021م.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر 2019م): «ورقة سياسات تضخم يفوق القدرات المالية (الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام)"، اليمن.
- الموقع بوست (يونيو 2019): "الزكاة في اليمن: جباية قسرية وشعب عاجز عن الدفع»، من خلال زيارة الرابط https://almawqeapost.net/news/40776، تم الوصول للمصدر 18/04/2021م.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (نوفمبر 2018م): «بعيدا عن

نهج العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن»، للوصل من خلال الرابط https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6617، تاريخ الوصول 12/04/2021م.

- البنك الدولي (أكتوبر 2018): موجز الرصد الاقتصادي في اليمن، الوصول من خلال الرابط https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-fall-2018، تاريخ الوصول 13/04/2021
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (فبراير 2018): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن»، العدد 32، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU32_English_Final.pdf، تاريخ الوصول 06/04/2021م.
- اليونيسف (ديسمبر 2018): "مشروع التحويلات النقدية الطارئة"، اليمن، للوصول عبر الرابط https://www.unicef.org/yemen/emergency-cash-transfer-project، تاريخ الوصول 05/04/2021م
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (أكتوبر 2018م): مؤشرات الاقتصاد اليمني – خريف الريال اليمني.
- بالنتين وكارين وهيكو نيتسشك: «الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحول الصراع»، مركز أبحاث بيرغوف لإدارة الصراع البناءة، برلين. على العنوان: https://berghof-foundation.org/library
- منصور راجح وآخرون (نوفمبر 2018): "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، موجود على: http://bit.ly/2Et2oc8، تم الوصول 31 يناير 2021.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (يوليو 2018): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي – القطاع الخاص دور حيوي في أوقات الحرب"، العدد 35، لتحميل التقرير https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU35_English_Final.pdf، تم الوصول 17/04/2021
- موقع المشهد العربي (2018م): من خلال زيارة الرابط https://almashhadalaraby.com/news/19257#، تاريخ الوصول إلى المصدر 23/04/2021م
- وجدي السالمي (أغسطس 2017): العربي الجديد، موجود على http://bit.ly/2zikOvq، تم الوصول 17 مارس 2021م.

- عبد الله عبد الرحمن (سبتمبر 2017): "رفع الضرائب يزيد أعباء المواطنين"، العربي الجديد، الوصول: http://bit.ly/2Btl0Yo، تم الوصول 22/04/2021م.
- فاروق الكمالي (فبراير 2017): "الحوثيون يفرضون رسوماً جمركية على بضائع عدن"، العربي الجديد، موجود على الرابط http://bit.ly/2k8tHjw، تم الوصول 22/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (ديسمبر 2017م): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 30، اليمن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مارس 2016): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 12، اليمن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مايو 2016): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 14، اليمن، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yseu14_english_final_1.pdf، تاريخ الوصول 12/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (فبراير 2016): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي – القطاع الخاص بحثاً عن شريان الحياة»، العدد 11، لتحميل التقرير https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yseu11_english_final.pdf، تم الوصول في 17/04/2021
- موقع سبأ نت (يوليو 2015): اللجنة الثورية العليا تصدر قرار بتعويم أسعار المشتقات النفطية، الوصول من خلال زيارة الرابط https://www.saba.ye/ar/news400484.htm، تاريخ الوصول 12/04/2021م
- البنك المركزي اليمني (2014): تقارير البنك الصادرة عن الاحتياطيات.
- عبد الله الفقيه (2012): "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة -الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة"، تحرير شفيق شقير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 31.
- لو بيلون، فيليب (2001): "البيئة السياسية للحرب: الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة". الجغرافيا السياسية 20، رقم 5: 562.
- لو بيلون وفيليب وجوانا ماكراي ونيك ليدر وروجر إيست (2000): «الاقتصاد السياسي للحرب: ما تحتاج وكالات الإغاثة أن تعرفه"، لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، ص 6-7-8.

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502